BMCE BANK OF AFRICA
البنك المغربي للتجارة الخارجية لإفريقيا

ملخص بيان المعلومات

إصدار اقتراض سندات تابعية غير مدرجة

المبلغ الإجمالي للإصدار:400 000 000 درهم

	الشطر "A" (سندات بسعر فائدة قار - غير مدرجة)	الشطر "B" (سندات بسعر قابل للمراجعة سنويا - غير مدرجة)
الحد الأقصى	400 000 000 درهم	
عدد السندات	4 000 سند	
القيمة الاسمية	100 000 درهم	
قابلية تداول السندات	**بالتراضي**	
سعر الفائدة	قار، يحدد اعتمادا على سعر الفائدة لمدة 10 سنوات الذي يتم حسابه انطلاقا من المنحنى الثانوي لسندات الخزينة كما أصدره بنك المغرب بتاريخ 24 نونبر 2017	قابل للمراجعة سنويا، يحدد انطلاقا من المنحنى الثانوي لسندات الخزينة كما أصدره بنك المغرب بتاريخ 24 نونبر 2017
علاوة المخاطرة	بين 90و 100 نقطة أساس	بين 85 و95 نقطة أساس
تسديد الأصل	تسديد في النهاية	
ضمان التسديد	لا يوجد	
الأجل	10 سنوات	
طريقة التخصيص	على الطريقة الفرنسية	

فترة الاكتتاب من 28 إلى 30 نونبر مع احتساب اليوم الأول والأخير من العملية

يقتصر هذا الإصدار على المستثمرين المؤهلين الخاضعين للقانون المغربي كما تم تحديدهم في بيان المعلومات

الهيئة الممركزة والمكلفة بالتوظيف	الهيئة الاستشارية
BMCE BANK OF AFRICA البنك المغربي للتجارة الخارجية لإفريقيا	BMCE CAPITAL CONSEIL

تأشيرة الهيئة المغربية لسوق الرساميل

طبقا لأحكام منشور الهيئة المغربية لسوق الرساميل، القاضي بتطبيق المادة 14 من الظهير الشريف المعتبر بمثابة قانون رقم 212 -93 -1والصادر في 21 شتنبر 1993 كما تم تعديله وتتميمه، قامت الهيئة المغربية لسوق الرساميل بالتأشير على أصل هذا البيان الخاص بالمعلومات بتاريخ 21 نونبر 2017 تحت المرجع VI/EM/033/2017.

تـنـبـيـه

قامت الهيئة المغربية لسوق الرساميل، بتاريخ 21 نونبر 2017 بالتأشير على بيان المعلومات المتعلق بإصدار سندات تابعية من طرف البنك المغربي للتجارة الخارجية.

ويمكن الاطلاع على بيان المعلومات المؤشر عليه من طرف الهيئة المغربية لسوق الرساميل في الأماكن التالية :

- المقر الرئيسي للبنك المغربي للتجارة الخارجية الكائن ب 140، شارع الحسن الثاني، الدار البيضاء.
- لدى شركة **BMCE CAPITAL CONSEIL** الكائن مقرها ب 63، شارع مولاي يوسف الدار البيضاء

كما يمكن الاطلاع على بيان المعلومات المؤشر عليه من طرف الهيئة المغربية لسوق الرساميل على الموقع الإلكتروني للهيئة **(www.ammc.ma)**.

I. تقديم العملية

1. الإطار القانوني للعملية

رخصت الجمعية العامة المختلطة المنعقدة في 30 ماي 2016، بعد الاستماع لتقرير مجلس الإدارة لفائدة هذا الأخير ولكل شخص يفوضه بطريقة قانونية للقيام بإصدار واحد أو عدة إصدارات، مع طلب عمومي للادخار، لسندات تابعية لمدة محددة الخاضعة لمقتضيات المواد من 292 إلى 315 من القانون 95-17 المتعلق بشركات المساهمة والمواد من 3 إلى 19 لمنشور بنك المغرب رقم **14/G/13** (وتندرج الأموال الناتجة عن هذه الإصدارات ضمن الأموال الذاتية التطميلية من المستوى الثاني حسب معنى هذه المادة) في حدود سقف ثلاث مليارات وخمس مائة مليون درهم (**3 500 000 000** درهم).

ويمكن القيام بالإصدار أو الإصدارات المرخصة في شطر أو عدة أشطر داخل أجل أقصاه ثلاث سنوات.

وبموجب المادة 294 من القانون 95-17 ، فوضت الجمعية العامة المختلطة لمجلس الإدارة ولكل شخص يفوضه بطريقة قانونية جميع الصلاحيات للقيام بما يلي :

- تحديد الإجراءات والطبيعة النهائية لإصدار أو إصدارات السنوات المرخصة ؛
- الإنجاز النهائي للإصدار أو الإصدارات المذكورة ؛
- وبصفة عامة، اتخاذ جميع التدابير المفيدة وفق جميع الشروط القانونية والتنظيمية المعمول بها خلال هذه الإصدارات.

بتاريخ 6 يونيو 2016، وطبقا للصلاحيات المخولة له من طرف الجمعية العامة المختلطة المنعقدة في 30 ماي 2016، قرر مجلس الإدارة إجراء إصدار للسندات التابعية بمبلغ ملياري درهم ، مما يمثل جزءا من الغلاف العام المرخص به من طرف الجمعية العامة المختلطة المنعقدة في 30 ماي 2016.

بتاريخ 20 نونبر 2017، وطبقا للصلاحيات المخولة له من طرف الجمعية العامة المختلطة المنعقدة في 30 ماي 2016، قرر مجلس الإدارة إجراء إصدار للسندات التابعية بمبلغ أربع مائة مليون درهم مما يمثل جزءا من الغلاف العام المرخص به من طرف الجمعية العامة المختلطة المنعقدة في 30 ماي 2016.

وقررت الجمعية العامة بأن مبلغ اقتراض السندات التابعية يمكن أن يقتصر على المبلغ المكتتب من طرف المستثمرين وفق الشروط المنصوص عليها في المادة 298 من القانون 95-17 المتعلق بشركات المساهمة.

وتم تفصيل إجراءات العملية كما قررها مجلس الإدارة بتاريخ 20 نونبر 2017 في هذا البيان للمعلومات.

ويعرض الجدول أسفله للترخيص بإصدار السندات التابعية والمبالغ التي يمكن تحصيلها من طرف البنك المغربي للتجارة الخارجية برسم هذا الإصدار.

الجمعية العامة المختلطة التي رخصت بالعملية	الترخيص	الجزء المستهلك	الباقي
الجمعية العامة المختلطة بتاريخ 30 ماي 2016	3,5	-	-
إصدار يونيو 2016	-	2,0	1,5
إصدار دجنبر 2017		0,4	1,1

بمليارات الدراهم – المصدر: البنك المغربي للتجارة الخارجية

II. أهداف العملية

من خلال هذه العملية، يسعى البنك المغربي للتجارة الخارجية لتحقيق الأهداف التالية:

- تحفيز تقوية الأموال الذاتية التكميلية من المستوى الثاني للبنك المغربي للتجارة الخارجية؛
- تمويل العمليات الاعتيادية المتعلقة بممارسة نشاط البنك المغربي للتجارة الخارجية؛
- تمويل التطور الدولي للبنك المغربي للتجارة الخارجية؛

- دعم مخطط التنمية سواء في المغرب أو أوروبا أو إفريقيا جنوب الصحراء.

وسيتم تصنيف الأموال المحصلة ضمن الأموال الذاتية التكميلية من المستوى الثاني حسب المعنى المحدد في منشور بنك المغرب رقم 14/G/2013.

III. بنية العرض

يعتزم البنك المغربي للتجارة الخارجية إصدار 4 000 سندات تابعية بقيمة إسمية قدرها 100 000 درهم. ويصل المبلغ العام للعملية إلى 400 000 000 درهم (أربع مائة مليون درهم) موزعة كما يلي :

- الشطر A بسعر فائدة قار وغير مدرج في بورصة الدار البيضاء وبحد أقصى قدره 400 000 000 درهم وبقيمة اسمية قدرها 100 000 درهم ؛
- الشطر B بسعر فائدة قابل للمراجعة سنويا وغير مدرج في بورصة الدار البيضاء وبحد أقصى قدره 400 000 000 درهم وبقيمة اسمية قدرها 100 000 درهم ؛

ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن يتجاوز المبلغ الإجمالي المخصص للشطرين المذكورين آنفا مبلغ 400 000 000 درهم.
ويخصص هذا الإصدار للمستثمرين المؤهلين الخاضعين للقانون المغربي : هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة، الشركات المالية[1] مؤسسات الائتمان، شركات التأمين وإعادة التأمين، صندوق الإيداع والتدبير وهيئات التقاعد والمعاشات.
ويهدف تحديد الاكتتاب بشكل حصري على المستثمرين المؤهلين الخاضعين للقانون المغربي في تسهيل عملية تدبير الاكتتابات في السوق الأولية. مع العلم بأن أي مستثمر يرغب في شراء السندات التابعية يمكنه القيام بذلك على مستوى السوق الثانوية.

IV. لمحة عن العملية

I. خصائص العملية

تنبيه

ينبغي التمييز بين السند التابعي والسند الكلاسيكي بفعل مرتبة الديون المحددة تعاقديا بموجب بند التابعية. في حالةتصفية المؤسسة المصدرة، يتوقف تسديد الاقتراض طبقا لبند التابعية على تعويض جميع الدائنين الذين يحظون بالأولوية أو الدائنين العاديين.

خصائص الشطر A (سندات بسعر فائدة قار غير مدرجة في بورصة الدار البيضاء)	
طبيعة السندات	سندات تابعية غير مدرجة في بورصة الدار البيضاء تجرد من طابعها المادي من خلال تسجيلها في حساب وتقبل في عمليات الوديع المركزي (ماروكلير)
الشكل القانوني	سندات تابعية لحاملها
المبلغ الأقصى للشطر	400 000 000 درهم
العدد الأقصى للسندات المصدرة	4 000 سند تابعي
القيمة الإسمية لكل سند	100 000 درهم
أجل الاقتراض	10 سنوات
فترة الاكتتاب	من 28 نونبر 2017 إلى 30 نونبر 2017 مع احتساب اليوم الأول والأخير من العملية
تاريخ الانتفاع	5 دجنبر 2017
تاريخ الاستحقاق	5 دجنبر 2027
سعر الإصدار	100% أي 100 000 درهم عند تاريخ الاكتتاب

طريقة التخصيص	مناقصة على الطريقة الفرنسية بدون أفضلية للأشطر
سعر الفائدة الإسمي	**سعر فائدة قار** يعاين سعر الفائدة الإسمي أو يحسب من خلال استقطاب خطي على منحنى الأسعار المرجعية للسوق الثانوية لسندات الخزينة لمدة عشر سنوات كما أصدره بنك المغرب بتاريخ 24 نونبر 2017 ، تضاف إليه علاوة المخاطرة بين 90 و 100نقطة أساس (تحدد عند إغلاق فترة الاكتتاب). سيتم نشر هذا السعر المرجعي من طرف المصدر في صحيفة مخول لها نشر الإعلانات القانونية بتاريخ 27 نونبر 2017.
طريقة الحساب	يحدد سعر الفائدة المرجعي بمنهج الاستقطاب الخطي مع استعمال النقطتين المؤطرتين لحلول الاستحقاق الكامل لأجل 10 سنوات(أساس حسباني).
علاوة المخاطرة	بين 90 و 100نقطة أساس
الفوائد	تسدد الفوائد في التواريخ التي تصادف سنويا تاريخ انتفاع الاقتراض، أي في 5 دجنبر من كل سنة. ويتم أداء الفوائد في نفس اليوم أو في أول يوم عمل الذي يلي 5 دجنبر إذا كان هذا الأخير لا يصادف يوم عمل. ستتوقف فوائد السندات التابعية عن السريان في اليوم الذي سيقوم فيه البنك المغربي للتجارة الخارجية بتسديد رأس المال. ولا يمكن إجراء أي تأجيل للفوائد في إطار هذه العملية. ستحتسب الفوائد تبعا للصيغة التالية : القيمة الإسمية × سعر الفائدة الإسمي
تسديد الأصل	سيخضع الشطر A غير المدرج في بورصة الدار البيضاء لتسديد نهائي للمبلغ الأصلي. في حالة اندماج أو انفصال أو تقديم جزئي لأصول البنك المغربي للتجارة الخارجية خلال مدة الاقتراض ترتب عنه تحويل شامل للذمة المالية لفائدة هيئة قانونية أخرى، سيتم بشكل تلقائي تحويل الحقوق والواجبات المتعلقة بالسندات التابعية للهيئة القانونية التي حلت محل البنك المغربي للتجارة الخارجية في الحقوق والواجبات. ويظل تسديد رأس المال، في حالة تصفية البنك المغربي للتجارة الخارجية، تابعا للديون الأخرى.
التسديد المسبق	يمنع على البنك المغربي للتجارة الخارجية القيام خلال كامل مدة الاقتراض التسديد المسبق للسندات التابعية موضوع هذا الإصدار . بيد أن البنك يحتفظ بالحق في القيام بإعادة شراء السندات التابعية في السوق الثانوية بعد الحصول على موافقة مسبقة من بنك المغرب وشريطة أن تسمح بذلك المقتضيات القانونية والتنظيمية. وعلى ألا يكون لعملية إعادة الشراء أي تأثير يطال أي مكتتب يرغب في الاحتفاظ بسنداته إلى غاية الاستحقاق العادي أو يطال الجدول الزمني للاستحقاق العادي. ولا يمكن بالتالي إلغاء السندات التابعية التي أعيد شراؤها إلا بعد موافقة بنك المغرب.
قابلية تداول السندات	قابلة للتداول بالتراضي لا يوجد أي قيد تفرضه شروط الإصدار على التداول الحر للسندات التابعية.
التماثل السابق	لا يوجد أي تماثل بين السندات التابعية موضوع الشطر A والسندات التابعية التي أصدرها البنك المغربي للتجارة الخارجية في وقت سابق.
التماثلات اللاحقة	إذا قام البنك المغربي للتجارة الخارجية لاحقا بإصدار سندات جديدة تتمتع من جميع المستويات بحقوق شبيهة بتلك التي يقتضيها هذا الإصدار، يمكن له دون الحصول على موافقة حاملي السندات، أن يجري تماثلا لكافة سندات الإصدارات المتعاقبة، موحدا بذلك مجموع العمليات المتعلقة بتدبير هذه السندات وتداولها.
	يخضع رأس المال والفوائد لبند تابعية السندات. ولا يمس تطبيق هذا البند بأي شكل من الأشكال قواعد القانون المتعلقة بالمبادئ المحاسبية لتخصيص الخسائر، واجبات المساهمين وحقوق المكتتب للحصول وفق الشروط المحددة في العقد على أداء سنداته من حيث رأس المال والفوائد. وفي حالة تصفية البنك المغربي للتجارة الخارجية ، لن يتم تسديد رأسمال وفوائد السندات التابعية لهذا الإصدار إلا بعد تعويض جميع الدائنين الذين لهم الأولوية أو العاديين. بينما يتم

رتبة الاقتراض	تسديد هذه السندات التابعية في نفس المرتبة التي توجد عليها الاقتراضات التابعية الأخرى التي يمكن للبنك المغربي للتجارة الخارجية إصدارها لاحقا في المغرب كما في الخارج وذلك نسبة إلى مبلغها عند الاقتضاء.
الإبقاء على الاقتراض في رتبته	يلتزم البنك المغربي للتجارة الخارجية إلى غاية التسديد الفعلي لكافة السندات موضوع هذا الاقتراض بعدم إعطاء أية أولوية لفائدة سندات تابعية أخرى يمكنه إصدارها لاحقا من حيث رتبة تسديدها في حالة التصفية، دون منح نفس الحقوق للسندات التابعية موضوع هذا الاقتراض.
ضمان التسديد	لا يخضع هذا الإصدار لأي ضمان خاص، مهما كانت الأسباب.
التصنيف	لم يخضع هذا الإصدار لأي طلب للتصنيف
تمثيل كتلة حاملي السندات	في انتظار الجمعية العامة لحاملي السندات، عين المجلس الإداري المنعقد بتاريخ 20 نونبر 2017 السيد حماد الجواهري وكيلا مؤقتا لحاملي السندات التابعية للشطرين A و B طبقا للمقتضيات القانونية في هذا المجال. ويصبح هذا القرار ساري المفعول عند افتتاح فترة الاكتتاب وباعتبار أن الوكيل المؤقت المعين هو نفسه بالنسبة للشطرين A و B اللذين تم تجميعها في نفس الكتلة الواحدة. علاوة على ذلك، يلتزم المجلس الإداري للبنك المغربي للتجارة الخارجية بدعوة الجمعية العامة لحاملي السندات للانعقاد من أجل تعيين وكيل نهائي لكتلة حاملي السندات وذلك، داخل أجل سنة واحدة ابتداء من افتتاح فترة الاكتتاب.
القانون المطبق	القانون المغربي
المحكمة المختصة	المحكمة التجارية للدار البيضاء

خصائص الشطر **B** (سندات بسعر فائدة قابل للمراجعة غير مدرجة في بورصة الدار البيضاء)	
طبيعة السندات	سندات تابعية غير مدرجة في بورصة الدار البيضاء تجرد من طابعها المادي من خلال تسجيلها في حساب وتقبل في عمليات الوديع المركزي (ماروكلير)
الشكل القانوني	سندات تابعية لحاملها
المبلغ الأقصى للشطر	400 000 000 درهم
العدد الأقصى للسندات المصدرة	4 000 سند تابعي
القيمة الإسمية لكل سند	100 000 درهم
أجل الاقتراض	10 سنوات
فترة الاكتتاب	من 28 نونبر 2017 إلى 30 نونبر 2017 مع احتساب اليوم الأول والأخير من العملية
تاريخ الانتفاع	5 دجنبر 2017
تاريخ الاستحقاق	5 دجنبر 2027
سعر الإصدار	100% أي 100 000 درهم عند تاريخ الاكتتاب
طريقة التخصيص	مناقصة على الطريقة الفرنسية بدون أفضلية للأشطر
سعر الفائدة الإسمي	**سعر فائدة قابل للمراجعة سنويا** بالنسبة للسنة الأولى، يعاين سعر الفائدة الإسمي أو يحسب من خلال استقطاب خطي على منحنى الأسعار المرجعية للسوق الثانوية لسندات الخزينة لمدة 52 أسبوعا كما أصدره بنك المغرب بتاريخ 24 نونبر 2017 ، تضاف إليه علاوة المخاطرة بين 90 و 100نقطة أساس لأجل 52 أسبوعا (سعر نقدي) كما أصدره بنك المغرب بتاريخ 24 نونبر 2017 تضاف إليه علاوة المخاطرة ما بين 85و 95 نقطة أساس (تحدد عند إغلاق فترة الاكتتاب). سيتم نشر هذا السعر المرجعي من طرف المصدر في صحيفة مخول لها نشر الإعلانات القانونية بتاريخ 27 نونبر 2017.

	ينشر سعر الفائدة الإسمي المعتمد داخل أجل أقصاه 5 دجنبر 2017من طرف البنك المغربي للتجارة الخارجية في صحيفة مخول لها نشر الإعلانات القانونية. وعند حلول التاريخ السنوي، يساوي السعر المرجعي السعر الكامل لأجل 52 أسبوعا (السعر النقدي)، المحدد انطلاقا من المنحنى الثانوي لسندات الخزينة والصادر عن بنك المغرب، وذلك خمسة أيام عمل في البورصة قبل التاريخ السنوي. ويضاف إلى السعر المرجعي المحصل عليه علاوة المخاطرة ما بين 85و 95 نقطة أساس (تحدد عند إغلاق فترة الاكتتاب) ويتم تبليغه لحاملي السندات 5 أيام عمل في البورصة قبل التاريخ السنوي.
طريقة الحساب	عند حلول التاريخ السنوي، سيتم تحديد سعر الفائدة المرجعي المعتمد حسب الكيفيات التالية : - يحدد سعر الفائدة المرجعي بناء على آخر سعر فائدة لسندات الخزينة لأجل 52 أسبوعا المسجل أو المحتسب بمنهج الاستقطاب الخطي في منحنى أسعار الفائدة للسوق الثانوية كما أصدره بنك المغرب، وذلك خمسة أيام عمل في البورصة قبل التاريخ السنوي. ويتم الاستقطاب الخطي بعد تحويل السعر الأعلى مباشرة لأجل 52 أسبوعا (أساس حسباني) إلى السعر النقدي المقابل. وتعرض طريقة الحساب كما يلي : (((السعر الحسباني + 1) ^ (k / عدد الأيام الصحيح*)) – 1) × k/360 ؛ بحيث k : أجل سعر الفائدة الحسباني الذي نريد تحويله. * عدد الأيام الصحيح : 365 أو 366 يوما ويضاف إلى السعر المرجعي المحصل عليه علاوة المخاطرة المحددة عند نهاية التخصيص
علاوة المخاطرة	بين85 و 95نقطة أساس
الفوائد	تسدد الفوائد في التواريخ التي تصادف سنويا تاريخ انتفاع الاقتراض، أي في 5 دجنبر من كل سنة. ويتم أداء الفوائد في نفس اليوم أو في أول يوم عمل الذي يلي 5 دجنبر إذا كان هذا الأخير لا يصادف يوم عمل. ستتوقف فوائد السندات التابعية عن السريان في اليوم الذي سيقوم فيه البنك المغربي للتجارة الخارجية بتسديد رأس المال. ولا يمكن إجراء أي تأجيل للفوائد في إطار هذه العملية. ستحتسب الفوائد تبعا للصيغة التالية : القيمة الإسمية × سعر الفائدة الإسمي × عدد الأيام المضبوط / 360
تسديد الأصل	سيخضع الشطر B غير المدرج في بورصة الدار البيضاء لتسديد نهائي للمبلغ الأصلي. في حالة اندماج أو انفصال أو تقديم جزئي لأصول البنك المغربي للتجارة الخارجية خلال مدة الاقتراض ترتب عنه تحويل شامل للذمة المالية لفائدة هيئة قانونية أخرى، سيتم بشكل تلقائي تحويل الحقوق والواجبات المتعلقة بالسندات التابعيةللهيئة القانونية التي حلت محل البنك المغربي للتجارة الخارجية في الحقوق والواجبات. ويظل تسديد رأس المال، في حالة تصفية البنك المغربي للتجارة الخارجية، تابعا للديون الأخرى.
التسديد المسبق	يمنع على البنك المغربي للتجارة الخارجية القيام خلال كامل مدة الاقتراض التسديد المسبق للسندات التابعية موضوع هذا الإصدار . بيد أن البنك يحتفظ بالحق في القيام بإعادة شراء السندات التابعية في السوق الثانوية بعد الحصول على موافقة مسبقة من بنك المغرب وشريطة أن تسمح بذلك المقتضيات القانونية والتنظيمية. وعلى ألا يكون لعملية إعادة الشراء أي تأثير يطال أي مكتتب يرغب في الاحتفاظ بسنداته إلى غاية الاستحقاق العادي أو يطال الجدول الزمني للاستحقاق العادي. ولا يمكن بالتالي إلغاء السندات التابعية التي أعيد شراؤها إلا بعد موافقة بنك المغرب.
قابلية تداول السندات	قابلة للتداول بالتراضي لا يوجد أي قيد تفرضه شروط الإصدار على التداول الحر للسندات التابعية.
التماثل السابق	لا يوجد أي تماثل بين السندات التابعية موضوع الشطر B والسندات التابعية التي أصدرها البنك المغربي للتجارة الخارجية في وقت سابق.

التماثلات اللاحقة	إذا قام البنك المغربي للتجارة الخارجية لاحقا بإصدار سندات جديدة تتمتع من جميع المستويات بحقوق شبيهة بتلك التي يقتضيها هذا الإصدار، يمكن له دون الحصول على موافقة حاملي السندات، أن يجري تماثلا لكافة سندات الإصدارات المتعاقبة، موحدا بذلك مجموع العمليات المتعلقة بتدبير هذه السندات وتداولها.
رتبة الاقتراض	يخضع رأس المال والفوائد لبند تابعية السندات. ولا يمس تطبيق هذا البند بأي شكل من الأشكال قواعد القانون المتعلقة بالمبادئ المحاسبية لتخصيص الخسائر، واجبات المساهمين وحقوق المكتتب للحصول وفق الشروط المحددة في العقد على أداء سنداته من حيث رأس المال والفوائد. وفي حالة تصفية البنك المغربي للتجارة الخارجية ، لن يتم تسديد رأسمال وفوائد السندات التابعية لهذا الإصدار إلا بعد تعويض جميع الدائنين الذين لهم الأولوية أو العاديين. بينما يتم تسديد هذه السندات التابعية في نفس المرتبة التي توجد عليها الاقتراضات التابعية الأخرى التي يمكن للبنك المغربي للتجارة الخارجية إصدارها لاحقا في المغرب كما في الخارج وذلك نسبة إلى مبلغها عند الاقتضاء.
الإبقاء على الاقتراض في رتبته	يلتزم البنك المغربي للتجارة الخارجية إلى غاية التسديد الفعلي لكافة السندات موضوع هذا الاقتراض بعدم إعطاء أية أولوية لفائدة سندات تابعية أخرى يمكنه إصدارها لاحقا من حيث رتبة تسديدها في حالة التصفية، دون منح نفس الحقوق للسندات التابعية موضوع هذا الاقتراض.
ضمان التسديد	لا يخضع هذا الإصدار لأي ضمان خاص، مهما كانت الأسباب.
التصنيف	لم يخضع هذا الإصدار لأي طلب للتصنيف
تمثيل كتلة حاملي السندات	في انتظار الجمعية العامة لحاملي السندات، عين المجلس الإداري المنعقد بتاريخ 20 نونبر 2017 السيد حماد الجواهري وكيلا مؤقتا لحاملي السندات التابعية للشطرين A و B طبقا للمقتضيات القانونية في هذا المجال. ويصبح هذا القرار ساري المفعول عند افتتاح فترة الاكتتاب وباعتبار أن الوكيل المؤقت المعين هو نفسه بالنسبة للشطرين A و B اللذين تم تجميعها في نفس الكتلة الواحدة. علاوة على ذلك، يلتزم المجلس الإداري للبنك المغربي للتجارة الخارجية بدعوة الجمعية العامة لحاملي السندات للانعقاد من أجل تعيين وكيل نهائي لكتلة حاملي السندات وذلك، داخل أجل سنة واحدة ابتداء من افتتاح فترة الاكتتاب.
القانون المطبق	القانون المغربي
المحكمة المختصة	المحكمة التجارية للدار البيضاء

V. الجدول الزمني للعملية

يتم فتح الاكتتابات لدى الهيئة المكلفة بالتوظيف. ويحدد الجدول الزمني للعملية كما يلي :

الترتيب	المراحل	التاريخ
1	الحصول على تأشيرة الهيئة المغربية لسوق الرساميل	21 نونبر
2	نشر ملخص بيان المعلومات في صحيفة للإعلانات القانونية	23 نونبر
3	معاينة سعر الفائدة في منحنى النسب المرجعية المصدر من طرف بنك المغرب	24 نونبر
4	نشر سعر الفائدة في صحيفة مخول لها نشر الإعلانات القانونية	27 نونبر
5	فتح فترة الاكتتاب	28 نونبر
6	إغلاق فترة الاكتتاب قبل الثالثة مساء	30 نونبر

7	تخصيص السندات (بيان نهائي)	30 نونبر
8	نشر سعر الفائدة الاسمي المعتمد في صحيفة مخول لها نشر الإعلانات القانونية	5 دجنبر
9	التسديد/التسليم	5 دجنبر

VI. الهيئة المكلفة بالتوظيف والوسطاء الماليون

هيئة التوظيف والوسطاء الماليون	اسم الشركة	العنوان
المستشار والمنسق العام	BMCE Capital Conseil	63، شارع مولاي يوسف، الدار البيضاء
الهيئة المكلفة بالتوظيف والممركزة للعملية	البنك المغربي للتجارة الخارجية	140، شارع الحسن الثاني الدار البيضاء
الهيئة المكلفة بحساب القسيمات	البنك المغربي للتجارة الخارجية	140، شارع الحسن الثاني الدار البيضاء
مؤسسة التوطين المكلفة بالخدمة المالية لمؤسسة الإصدار	البنك المغربي للتجارة الخارجية	140، شارع الحسن الثاني الدار البيضاء

VII. تقديم البنك المغربي للتجارة الخارجية لإفريقيا

1. معلومات عامة

اسم الشركة	البنك المغربي للتجارة الخارجية / BMCE Bank / البنك المغربي للتجارة الخارجية لإفريقيا
المقر الرئيسي	140، شارع الحسن الثاني، الدار البيضاء
الهاتف	05 22 49 80 04/03
الفاكس	05 22 26 49 65
الموقع الإلكتروني	www.bmcebank.co.ma
الشكل القانوني	شركة مساهمة ذات مجلس إدارة
تاريخ التأسيس	31 غشت 1959
مدة حياة الشركة	99 سنة
السجل التجاري	129 27 الدار البيضاء
السنة المالية للشركة	من 1 يناير إلى 31 دجنبر
الغرض الاجتماعي (المادة 3 من النظام الأساسي)	يهدف البنك المغربي للتجارة الخارجية في إطار ظهير شريف رقم 1-14-193الصادر في الأول من ربيع الأول 1436 بإصدار قانون رقم 12-103 المتعلق بمؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها إلى : ✦ القيام بجميع عمليات البنك والصرف والخزينة والضمان والقبول والخصم وإعادة الخصم والمكشوف في الحساب الجاري ومختلف أنواع القروض على الأمد القصير والمتوسط والطويل؛ إبرام كافة الاقتراضات والتعهدات بمختلف العملات؛

	شراء وبيع أو تفويت جميع الممتلكات المنقولة أو العقارية؛ ممارسة جميع عمليات النقل أو العمولات وتجارة المعادن النفيسة. ✦ القيام بجميع التوظيفات والاكتتابات وعمليات الشراء والبيع في البورصة أو غيرها بالناجز أو لأجل لسندات أو أوراق تجارية مهما كانت طبيعتها ؛ ✦ أخذ وامتلاك وتدبير مساهمات في جميع الشركات البنكية والمالية والعقارية والصناعية والتجارية لحسابها أو لحساب الغير ؛ ✦ وعموما، القيام بجميع العمليات البنكية والمالية والتجارية والصناعية والمنقولة والعقارية التي يمكن أن ترتبط بشكل مباشر أو غير مباشر بغرض الشركة.
رأسمال الشركة إلى غاية 30 شتنبر 2017	900 633 794 1 موزع على 390 463 179 سهم بقيمة إسمية قدرها 10 دراهم
الوثائق القانونية	يمكن الاطلاع على الوثائق القانونية للشركة، وخاصة النظام الأساسي ومحاضر الجمعيات العامة وتقارير مراقبي الحسابات بالمقر الرئيسي للبنك المغربي للتجارة الخارجية.
لائحة النصوص القانونية المطبقة :	باعتبار شكله القانوني، يخضع البنك المغربي للتجارة الخارجية للقانون المغربي والقانون رقم 95-17 كما تم تعديله وتتميمه. بحكم نشاطه ، يخضع البنك المغربي للتجارة الخارجية لظهير شريف رقم 1-14-193 الصادر في ربيع الأول 1436 بإصدار قانون رقم 12-103 المتعلق بمؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها (القانون البنكي); باعتباره شركة مدرجة في البورصة، يخضع البنك المغربي للتجارة الخارجية للمقتضيات القانونية والتنظيمية المتعلقة بالسوق المالية وخصوصا : ▪ ظهير شريف معتبر بمثابة قانون رقم 1-93-211 صادر في 21 شتنبر 1993 المتعلق ببورصة القيم المعدل والمتمم بواسطة القوانين رقم 96-34 و 00-29 و 01-52 و 06-45 و 09-43؛ ▪ النظام العام لبورصة القيم المصدق عليه بقرار وزير الاقتصاد والمالية رقم 08-1268 الصادر في 7 يوليوز 2008 ومعدل بموجب قرار وزير الاقتصاد والمالية رقم10-1156 صادر في 7 أبريل 2010 وكذا القرار رقم 14-30 الصادر في 6 يناير 2014 والقرار رقم 16-1955 الصادر في 4 يوليوز 2016 ▪ ظهير شريف معتبر بمثابة قانون رقم 1-93-212 صادر في 21 شتنبر 1993 المتعلق بالهيئة المغربية لسوق الرساميلوبالمعلومات المطلوبة إلى الأشخاص المعنوية التي تدعو الجمهور إلى الاكتتاب في أسهمها أوسنداتها كما تم تعديله وتتميمه بموجب القوانين رقم 01-23 و 05-36 و 06-44 . ▪ النظام العام للهيئة المغربية لسوق الرساميل المصدق عليه بقرار وزير الاقتصاد والمالية رقم 08-822 صادر في 14 أبريل 2008. ▪ ظهير بتنفيذ القانون رقم 35.96 المتعلق بإحداث وديع مركزي وتأسيس نظام عام لقيد بعض القيم في الحساب، المغير والمتمم بواسطة القانون رقم 02-43 ؛ ▪ النظام العام للوديع المركزي المصدق عليه بواسطة قرار وزير الاقتصاد والمالية رقم 98-932 صادر في 16 أبريل 1998 ومعدل بواسطة قرار رقم 01-1961 صادر في 3 يناير 2002 والقرار 05-77 الصادر في 17 مارس 2005 ؛ ▪ ظهير شريف رقم 21-04-1 صادر في فاتح ربيع الأول 1425 (21 أبريل 2004) بتنفيذ القانون رقم 03-26 المتعلق بالعروض العمومية في سوق البورصة كما تم تعديله وتتميمه بواسطة القانون رقم 06-46 ؛ ▪ منشور الهيئة المغربية لسوق الرساميل الذي دخل في حيز التنفيذ في أكتوبر 2014 ؛ وبحكم برنامجه لإصدار شهادته للإيداع، يخضع البنك المغربي للتجارة الخارجية لمنشور بنك المغرب رقم 2/G/96 الصادر في 30 يناير 1996 والمتعلق بشهادات الإيداع وملحقها التعديلي. وتخضع الشركة كذلك للقانون 94-35 المتعلق بسندات الدين القابلة للتداول.
النظام الجبائي	يخضع البنك المغربي للتجارة الخارجية ، باعتباره مؤسسة ائتمان، للضريبة على الشركات (37 %) والضريبة على القيمة المضافة (10 %).
المحكمة المختصة في حالة نزاع	المحكمة التجارية للدار البيضاء

2. بنية المساهمين

يبلغ رأسمال البنك المغربي للتجارة الخارجية من **1 794 633 900** موزعا على **179 463 390** سهما بقيمة إسمية تبلغ 10 دراهم للسهم الواحد.

وإلى غاية **30**يونيو **2017**، تتوزع بنية المساهمين في رأسمال البنك المغربي للتجارة الخارجية على الشكل التالي :

الجدول *1* : بنية المساهمين إلى غاية *30*يونيو *2017*

المساهمون	عدد الأسهم المملوكة	% من رأس المال	% من حقوق التصويت
كتلة التحكم	**65 154 539**	**36,31%**	**36,31%**
الملكية المغربية للتأمين*	*53 541 983*	*29,83%*	*29,83%*
فينانس كوم	*10 705 351*	*5,97%*	*5,97%*
SFCM	*907 205*	*0,51%*	*0,51%*
مساهمات قارة	**77 241 191**	**43,04%**	**43,04%**
Banque Fédérative du Crédit Mutuel	*47 029 054*	*26,21%*	*26,21%*
صندوق الإيداع والتدبير	*17 138 328*	*9,55%*	*9,55%*
التعاضدية الفلاحية المغربية للتأمين/التعاضدية المركزية المغربية للتأمين	*5 725 005*	*3,19%*	*3,19%*
الصندوق المهني المغربي للتقاعد	*7 348 804*	*4,09%*	*4,09%*
مساهمون آخرون	**37 067 660**	**20,65%**	**20,65%**
موظفو البنك المغربي للتجارة الخارجية	*2 320 170*	*1,29%*	*1,29%*
أسهم متداولة في السوق	*34 747 490*	*19,36%*	*19,36%*
المجموع	**179 463 390**	**100%**	**100%**

المصدر : البنك المغربي للتجارة الخارجية

(*) خارج هيئات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة المخصصة للملكية المغربية للتأمين

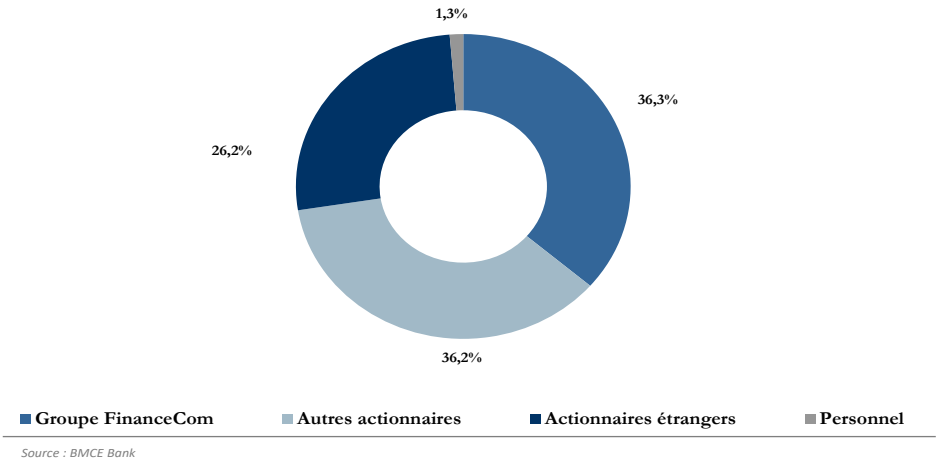

Source : BMCE Bank

3. المجلس الإداري

يدير البنك المغربي للتجارة الخارجية مجلس إداري يتكون من 12 عضوا ويترأسه السيد عثمان بنجلون، الرئيس المدير العام

الجدول 2 : أعضاء المجلس الإداري إلى غاية 31يوليوز 2017

1.

أعضاء المجلس الإداري	تاريخ التعيين الأول	انقضاء مدة التعيين	القرابة
السيد عثمان بنجلون الرئيس المدير العام	1995	الجمعية العامة العادية التي ستبت في حسابات السنة المالية 2018	لا توجد قرابة مع باقي الأعضاء
BANQUE FEDERATIVE DU CREDIT MUTUEL يمثله السيد*Michel LUCAS*	2005	الجمعية العامة العادية التي ستبت في حسابات السنة المالية 2019	لا توجد قرابة مع باقي الأعضاء
صندوق الإيداع والتدبير يمثله السيد عبد اللطيف زغنون	2010	الجمعية العامة العادية التي ستبت في حسابات السنة المالية 2021	لا توجد قرابة مع باقي الأعضاء
الملكية المغربية للتأمين يمثلها السيد زهير بنسعيد	1995	الجمعية العامة العادية التي ستبت في حسابات السنة المالية 2018	لا توجد قرابة مع باقي الأعضاء
فينانس كوم يمثلها السيد هشام العمراني	2001	الجمعية العامة العادية التي ستبت في حسابات السنة المالية 2020	لا توجد قرابة مع باقي الأعضاء
السيد عز الدين جسوس بصفة شخصية	2017	الجمعية العامة العادية التي ستبت في حسابات السنة المالية 2022	لا توجد قرابة مع باقي الأعضاء
السيد François HENROT متصرف مستقل	2016	الجمعية العامة العادية التي ستبت في حسابات السنة المالية 2021	لا توجد قرابة مع باقي الأعضاء
السيد **Brian C.Mck. HENDERSON** متصرف مستقل	2016	الجمعية العامة العادية التي ستبت في حسابات السنة المالية 2021	لا توجد قرابة مع باقي الأعضاء
السيد **Philippe DE FONTAINE VIVE** متصرف مستقل	2016	الجمعية العامة العادية التي ستبت في حسابات السنة المالية 2021	لا توجد قرابة مع باقي الأعضاء
السيد **Christian DE BOISSIEU** متصرف مستقل	2016	الجمعية العامة العادية التي ستبت في حسابات السنة المالية 2021	لا توجد قرابة مع باقي الأعضاء
السيدة هديل إبراهيم متصرفة مستقلة	2017	الجمعية العامة العادية التي ستبت في حسابات السنة المالية 2022	لا توجد قرابة مع باقي الأعضاء
السيد إبراهيم بنجلون التويمي متصرف مدير عام منتدب	2004	الجمعية العامة العادية التي ستبت في حسابات السنة المالية 2021	لا توجد قرابة مع باقي الأعضاء

المصدر : البنك المغربي للتجارة الخارجية

4. الهيكل التنظيمي للبنك المغربي للتجارة الخارجية (شتنبر 2017)

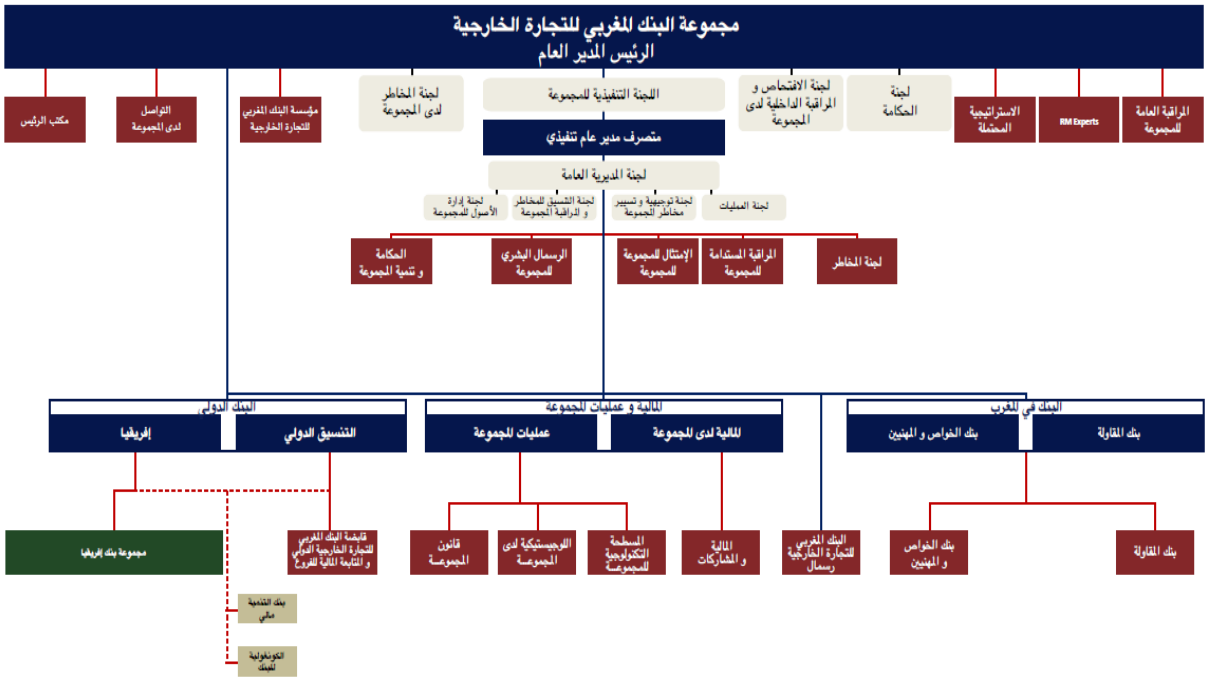

VIII. نشاط البنك المغربي للتجارة الخارجية

1. تطور القروض

خلال المدة التي شملتها المراجعة، تطورت قروض الزبناء على الشكل التالي :

الجدول 3 : القروض حسب أصناف الزبناء في الفترة *2014* – النصف الأول *2017*

Source : BMCE Bank – Activité agrégée[1]

بملايين الدراهم	2014	2015	التطور	2016	التطور	النصف الأول 2017	التطور
حقوق على مؤسسات الائتمان وما يماثلها	**19 190**	**24 495**	**27,6%**	**24 563**	**0,3%**	**22 282**	**-9,2%**
حقوق على الزبناء	**99 394**	**113 329**	**14,0%**	**116 660**	**2,9%**	**128 581**	**9,4%**
قروض الخزينة	*27 462*	29 833	8,6%	31 744	*6,4%*	36 418	*14,7%*
قروض الاستهلاك	*8 396*	9 329	11,1%	9 743	*4,4%*	9 809	*0,7%*
قروض للتجهيز	*15 643*	15 886	1,6%	*18 910*	*19%*	*21 881*	*15,7%*
القروض العقارية	*34 852*	36 320	4,2%	37 666	*3,7%*	40 391	*7,2%*
القروض الأخرى[1]	*10 547*	18 885	79,1%	15 154	*-19,8%*	16 234	*7,1%*
الحقوق المكتسبة بشراء الفواتير	-	-		669	*NS*	964	*44,1%*
فوائد مستحقة للاستلام	*757*	717	-5,3%	654	*-8,8%*	751	*14,8%*
ديون معلقة الأداء	*1 737*	2 358	35,8%	2 120	*-10,1%*	2 134	*0,7%*
مجموع القروض	118 584	137 824	16,2%	141 223	2,5%	150 863	6,8%

المصدر : البنك المغربي للتجارة الخارجية – نشاط مجمع[8]

إلى غاية متم النصف الأول 2017 ، سجل جاري القروض ارتفاعا نسبته 6,8% ليبلغ 150 863 مليون درهم . ويشمل هذا التطور بالأساس (أولا) تطور قروض الخزينة بنسبة 14,7% لتصل إلى 36 418 مليون درهم و (ثانيا) ارتفاع القروض العقارية بنسبة 7,2% لتصل إلى 40 391 مليون درهم، وتطورت (ثالثا) قروض التجهيز بنسبة 15,7% لتصل إلى 21 881 مليون درهم وارتفعت (رابعا) القروض الأخرى بنسبة 7,1% لتصل إلى 16 234 مليون درهم .

2. تطور الودائع

تطورت ودائع الزبناء حسب أصناف المنتجات في الفترة 2014-النصف الأول 2017 كما يلي :

الجدول 5 : تطور ودائع الزبناء حسب أصناف المنتجات

بملايين الدراهم	2014	2015	التطور	2016	التطور	النصف الأول 2017	التطور
حسابات عند الطلب دائنة	56 389	61 704	*9,4%*	67 872	*10,0%*	69 913	*3%*
حسابات الادخار	19 485	20 735	*6,4%*	22 063	*6,4%*	23 557	*6,8%*
ودائع لأجل	25 249	29 138	*15,4%*	30 656	*5,2%*	30 584	*-0,2%*
حسابات دائنة أخرى	8 448	9 025	*6,8%*	9 957	*10,3%*	11 154	*12%*
فوائد مستحقة للأداء	532	604	*13,5%*	576	*-4,6%*	507	*-12%*
مجموع ودائع الزبناء	110 102	121 206	*10,1%*	131 124	*8,2%*	135 716	*3,5%*

[1] Inclut BMCE S.A., BMCE Tanger Offshore et BMCE Paris.

المصدر : البنك المغربي للتجارة الخارجية – نشاط مجمع

إلى غاية متم النصف الأول 2017 ، سجلت ودائع الزبناء ارتفاعا نسبته 3,5% لتصل إلى 135 716 مليون درهم، مستفيدة بالأساس من تحسن حسابات الادخار بنسبة 6,8% لتصل إلى 23 557 مليون درهم و ارتفاع الحسابات الدائنة الأخرى بنسبة 12% لتصل إلى 11 154 مليون درهم .

IX. البيانات المالية

حساب النتائج الموطدة طبقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية

بآلاف الدراهم	2014	2015	يونيو 2016	*2016*	يونيو 2017
فوائد وعائدات مماثلة	*12 701 901*	*13 502 956*	*6 892 538*	*14 505 242*	*7 338 369*
فوائد وتكاليف مماثلة	*-4 959 094*	*-4 962 142*	*- 2 513 457*	*-5 259 644*	*- 2 592 649*
هامش الفوائد	**7 742 807**	**8 540 814**	***4 379 081***	*9 245 598*	***4 745 720***
عمولات محصلة	*2 247 263*	*2 290 577*	*1 193 154*	*2 572 675*	*1 280 430*
عمولات مدفوعة	*-333 395*	*-339 423*	*-156 972*	*-455 730*	*- 187 373*
هامش على العمولات	**1 913 868**	**1 951 154**	***1 036 182***	**2 116 945**	***1 093 057***

صافي الأرباح والخسائر على الأدوات المالية بالقيمة العادلة حسب النتيجة	*1 093 341*	*441 412*	*804 534*	*982 990,0*	*307 655*
صافي الأرباح والخسائر على الأصول المالية المتاحة للبيع	*100 886*	*211 536*	*212 078*	*229 923,0*	*192 291*
نتيجة أنشطة السوق	**1 194 227**	**652 948**	***1 016 612***	***1 212 913***	**499 946**
عائدات الأنشطة الأخرى	*1 022 668*	*1 044 522*	*479 384*	*884 515*	*552 387*
تكاليف الأنشطة الأخرى	*-376 343*	*-372 633*	*- 206 064*	*-469 956*	*- 200 584*
العائد الصافي البنكي	**11 497 227**	**11 816 805**	***6 705 195***	***12 990 015***	***6 690 526***
التكاليف العامة للاستغلال	*-5 827 763*	*-6 261 222*	*- 3 209 216*	*-6 678 453*	*- 3 346 973*
مخصصات الإهلاكات وانخفاضات القيمة للأصول الثابتة الملموسة وغير الملموسة	*-666 100*	*-672 006*	*- 351 662*	*-696 947*	*- 373 859*
النتيجة الإجمالية للاستغلال	**5 003 364**	**4 883 577**	***3 144 317***	***5 614 615***	***2 969 694***
تكلفة المخاطرة	*-1 778 322*	*-1 439 956*	*- 1 054 598*	*-1 616 531*	*- 633 456*
نتيجة الاستغلال	**3 225 042**	**3 443 621**	***2 089 719***	***3 998 084***	***2 336 238***
حصة الحصيلة الصافية للشركات المسجلة وفق طريقة نسبة الملكية	*81 621*	*97 733*	*59 260*	*103 652*	*43 647*
صافي الأرباح والخسائر على أصول أخرى	*17 306*	*74 609*	*10 161*	*-111 741*	*31 985*
تغيرات قيم فوارق الاقتناء	*-*	*0*	*-*	*-31 514*	*-*
النتيجة قبل احتساب الضرائب	**3 323 969**	**3 615 963**	***2 159 138***	***3 958 481***	***2 411 870***
ضرائب على الأرباح	*-631 790*	*-961 233*	*- 562 282*	*-1 123 654*	*- 605 622*
النتيجة الصافية	**2 692 179**	**2 654 730**	***1 596 856***	***2 834 827***	***1 806 248***
الأرباح خارج المجموعة	*748 315*	*699 195*	*346 396*	*798 641*	*517 848*
النتيجة الصافية حصة المجموعة	1 943 864	1 955 535	*1 250 459*	2 036 186	*1 288 400*

الجدول 7 : الحصيلة الموطدة للمجموعة في الفترة 2014-□□□□ □□ *7102*

الأصول – بآلاف الدراهم	2014	2015	*2016*	2017 *يونيو*
قيم الصندوق والبنوك المركزية والخزينة العامة ومصلحة الشيكات البريدية	9 966 747	10 403 090	12 155 637	*9 902 233*
الأصول المالية بالقيمة العادلة حسب النتيجة	28 609 790	25 760 228	38 890 923	*42 719 202*
أدوات التغطية المشتقة	-	7 207	2 938	*268*
أصول مالية متاحة للبيع	4 891 427	6 846 572	8 317 725	*7 931 858*
القروض والديون على مؤسسات الائتمان وما يماثلها	16 072 610	20 971 036	21 221 229	*20 217 704*
القروض والديون على الزبناء	155 152 943	173 279 696	179 774 222	*191 729 081*
فارق إعادة التقييم لأصول المحافظ المغطاة بمعدلات الفائدة	-	-		-
الاستثمارات الممتلكة حتى أجل الاستحقاق	18 153 337	24 559 458	25 136 170	*24 664 473*
الضريبة المستحقة الدفع -أصول	199 008	63 550	414 191	*485 211*
الضريبة المؤجلة - أصول	445 733	473 814	521 548	*600 756*
حسابات التسوية وأصول أخرى	4 978 851	5 364 187	6 440 776	*8 239 665*

أصول غير جارية موجهة للتفويت	-	-	-	-
حصص في الشركات حسب طريقة نسبة الملكية	513 766	585 787	631 268	*601 336*
العقارات الاستثمارية	835 047	3 035 131	3 746 146	*3 715 192*
الأصول الثابتة الملموسة	5 847 075	6 516 029	6 988 825	*7 222 027*
الأصول الثابتة غير الملموسة	744 273	703 525	828 970	*842 278*
فوارق الامتلاك	832 470	852 310	852 310	*852 310*
مجموع الأصول	**247 243 077**	**279 421 620**	**305 922 878**	***319 723 594***

المصدر : البنك المغربي للتجارة الخارجية – حسابات موطدة طبقا للمعايير المالية لإعداد التقارير المالية

الخصوم – بآلاف الدراهم	2014	2015	*2016*	2017 *يونيو*
الأبناك المركزية،الخزينة العامة، خدمة الشيكات البريدية	-	-	-	-
الخصوم المالية بالقيمة العادلة حسب النتيجة	2 745 648	2 046 594	2 098 276	*1 979 790*
أدوات التغطية المشتقة	2 018	-	-	-
ديون تجاه مؤسسات الائتمان وما يماثلها	33 142 978	51 176 027	49 708 268	*50 199 326*
ديون تجاه الزبناء	161 268 876	178 255 021	190 050 335	*195 473 052*
سندات المديونية المُصْدَرة	13 170 353	8 967 697	13 186 303	*17 678 064*
فارق إعادة التقييم لخصوم المحافظ المغطاة بمعدلات الفائدة	-	-	-	-
الضريبةالجارية -خصوم	55 341	131 027	641 287	*461 464*
الضريبةالمؤجلة – خصوم	1 099 810	1 130 452	1 198 242	*1 251 230*
حسابات التسوية وخصوم أخرى	7 636 569	6 315 040	14 278 900	*17 166 176*
ديون مرتبطة بالأصول غير الجارية الموجهة للتفويت	-	-	-	-
المخصصات الاحتياطية التقنية لعقودالتأمين	-	-	-	-
المخصصات الاحتياطية للمخاطروالمصاريف	523 011	650 913	685 204	*741 603*
إعانات،صناديق عمومية مخصصة، وصناديق خاصة للضمان	-	-	-	-
ديون تابعية	6 795 304	8 639 297	10 493 376	*11 045 818*
رأس المال و احتياطات مرتبطة	**12 488 381**	**12 899 418**	**13 299 090**	***13 739 965***
احتياطات موطدة			-	-
- حصة المجموعة	1 481 861	2 101 501	2 934 250	*3 399 823*
- حصة الأقليات	4 000 114	4 381 320	4 520 991	*4 784 809*
أرباح وخسائر كامنة أو مؤجلة، حصة المجموعة	149 436	65 587	-9 794	*- 6 600*
أرباح وخسائر كامنة أو مؤجلة، حصة الأقلية	-8 802	6 996	3 323	*2 826*
صافي الأرباح للسنة المالية		-	-	-
- حصة المجموعة	1 943 864	1 955 535	2 036 186	*1 288 400*

- حصة الأقلية	748 315	699 195	798 641	*517 848*
مجموع الرساميل الذاتية الموطدة	20 803 169	22 109 552	23 582 687	*23 727 071*
مجموع الخصوم	**247 243 077**	**279 421 620**	**305 922 878**	***319 723 594***

المصدر : البنك المغربي للتجارة الخارجية – حسابات موطدة طبقا للمعايير المالية لإعداد التقارير المالية

V. المخاطر المرتبطة بالبنك وقطاعه

1. تدبير مخاطر الطرف المقابل

ارتفعت القروض الموزعة (على الزبناء ومؤسسات الائتمان) من طرف البنك (نشاط موطد) إلى 201 مليار درهم إلى غاية متم دجنبر 2016 مقابل 194,2 مليار درهم إلى غاية متم يونيو 2015 .

ويعتزم البنك المغربي للتجارة الخارجية تطوير نطاق تدخله أكثر فأكثر في قطاع المقاولات والصناعات الصغرى والمتوسطة، باعتبار أن هذا المجال يدر هوامش أفضل ويقدم العديد من الفرص ليس فقط المتعلقة بالقروض البنكية وإنما كذلك على مستوى الخدمات الاستشارية الخاصة بالتمويل وإعادة الهيكلة.

منذ سنة 2015، تراجعت جودة المحفظة في الدول التي تعمل بها المجموعة بشكل طفيف بالنسبة لكافة القطاع البنكي. ويعتبر التأثير على المصارف والشركات التابعة أكثر اعتدالا (باستثناء غانا وكينيا و BHB) مما يجسد تحسنا في تدبير المخاطر.

ويبقى تطور الديون معلقة الأداء اكثر استدامة من تطور القروض، لا سيما مع دخول تدابير التناسق حيز التنفيذ ووضعيات أكثر صرامة من قبل السلطات التنظيمية. فارتفعت عوارض أداء المجموعة إلى 7,8% في 2016 مقابل 7,04% في 2015.

من ناحية أخرى، تتشكل محافظ الهيئات التابعة للمجموعة بإفريقيا من الشركات الكبرى وتمثل بالتالي ضمانات متينة، مما يفسر المستوى المنخفض لنسبة العوارض مقارنة مع القطاع.

وبذل البنك مجهودا ملحوظا لتطهير محفظته من ديون الزبناء، وهو المجهود الذي يواصله البنك في إطار سياسته لتدبير المخاطر والمطابقة للقواعد الاحترازية التي نص عليها بنك المغرب وكذا الممارسات السليمة في مجال تدبير المخاطر.

لهذا الغرض، وضع البنك منظومة لتدبير المخاطر تعتمد على عدة أجهزة للحكامة من جهة وعلى تدبير اعتيادي من جهة أخرى.

كما ينخرط في تدبير ومراقبة قروض البنك والمجموعة كل من :

- لجنة الافتحاص والمراقبة الداخلية للمجموعة ؛
- لجنة الإدارة العامة، المكلفة بتفعيل العمليات والتدابير التشغيلية للتوجهات الاستراتيجية للمجموعة وتتبعها.
- لجان القروض التي تصادق على كافة التعهدات؛
- لجنة مراقبة الحسابات المختلة وإسقاط درجات التصنيف ؛
- لجنة مخاطر المجموعة التي تدعم مجلس الإدارة في مجال استراتيجية وتدبير المخاطر، لا سيما من خلال الحرص على أن تلائم الاستراتيجية العامة للمخاطر مستوى المخاطر للبنك والمجموعة ودرجة تحقق المخاطر وأهميتها النظامية وحجمها وأسسها المالية.
- لجنة توجيه وتدبير مخاطر المجموعة ولجنة توجيه وتدبير مخاطر البنك المغربي للتجارة الخارجية. وتتأكد هاتان اللجنتان المنبثقتان عن لجنة الإدارة العامة من فعالية تدابير توجيه المخاطر وملائمتها مع سياسة تدبير المخاطر المحددة على مستويات مخاطر الائتمان والسوق والتشغيل.

ويندرج النشاط الائتماني للبنك في إطار السياسة العامة للائتمان المعتمدة من طرف الأجهزة العليا للبنك. ومن ضمن المبادئ الرئيسية نجد متطلبات المجموعة من حيث أخلاقيات المهنة و تخصيص المسؤوليات ووجود واحترام المساطر والصرامة في تحليل المخاطر. وتم تنزيل هذه السياسة العامة على شكل سياسات ومساطر خاصة تتماشى وطبيعة أنشطة الأطراف المقابلة، اعتمادا بالأساس على نظام داخلي للتصنيف ونظام لتفويض السلطات ونظام لتدبير الحدود بغية الحد من مخاطر التركيز.

يتجسد نظام تفويض السلطات من خلال مستويين للموافقة، حسب فئة الزبناء والمبلغ المجمع للتسهيلات المقترحة على الزبون ونوع التعرض (شركات عمومية ونصف عمومية، التعرضات داخل البنوك...).

يعتبر نظام تصنيف البنك نظاما ثنائي الأبعاد، يجمع بين تصنيف القروض الذي يسمح بتقييم المخاطر المرتبطة بالمعاملات وتصنيف مالي اعتمادا على الوضعية المالية للمدين. وفضلا عن الجوانب الكمية، يتم الأخذ بعين الاعتبار مؤشرات نوعية أخرى لإعداد التصنيف (مثل مؤهلات النمو، قطاع النشاط، تصنيف الشركة الأم، مخاطر الدول وكذا عوارض الأداء).

في إطار مقتضيات بازل، قام بنك المغرب بتحديد العدد الأدنى للأصناف التي يجب أن يتضمنها نظام التصنيف. وعليه، يلزم الحد الأدنى التالي :

- 7 أصناف بالنسبة للأطراف المقابلة السليمة
- صنف واحد بالنسبة للأطراف المقابلة متعثرة الأداء

وفق سلم التصنيف المعتمد من طرف مجموعة البنك المغربي للتجارة الخارجية لإفريقيا، يتوزع التصنيف النهائي للزبناء على 11 مستوى :

الفئة	الصنف	التعريف

درجة الاستثمار	مخاطر محدودة	1	مستقر لحد أقصى على الأمدين القصير والمتوسط؛ مستقر جدا على الأمد الطويل؛ يتميز بملاءته حتى عند وقوع تحولات خطيرة
		2	مستقر جدا على الأمدين القصير والمتوسط؛ مستقر على الأمد الطويل؛ ملاءة كافية حتى عند وقوع أحداث سيئة متواصلة
		3	يتميز بملاءته في الأمدين القصير والمتوسط، حتى بعد مواجهة صعوبات كبيرة، ويمكن استيعاب التطورات السيئة الطفيفة التي قد تقع
		4	مستقر جدا على الأمد القصير، بدون أي تغيير يؤثر على القرض المنتظر في السنة المقبلة، مؤونة كافية على الأمد المتوسطة من أجل ضمان وجوده ؛ تطور غير أكيد على الأمد الطويل
	مخاطر متوسطة	5	مستقر على الأمد القصير، بدون أي تغيير يؤثر على القرض المنتظر في السنة المقبلة، لا يمكن استيعاب إلا التطورات السيئة الصغيرة التي قد تقع على الأمد المتوسط
		6	قدرة محدودة على استيعاب التطورات السيئة غير المنتظرة
		7	قدرة محدودة جدا على استيعاب التطورات السيئة غير المنتظرة
أقل من درجة الاستثمار	مخاطر مرتفعة	8	قدرة ضعيفة على تسديد الفوائد والأصل في أجلها. إن كل تغيير في الظروف الاقتصادية والتجارية الداخلية والخارجية سيعقد من احترام التعهدات
		9	عدم القدرة على تسديد الفوائد والأصل في أجلها. ويرتبط احترام التعهدات بالتطور الإيجابي للظروف الاقتصادية والتجارية الداخلية والخارجية
	مخاطر مرتفعة جدا	10	مخاطر قوية جدا للتخلف عن الأداء، عدم القدرة على تسديد الفوائد والأصل في أجلها. تخلف جزئي عن أداء الفوائد و رأس المال
		11	تخلف كلي عن أداء الفوائد و رأس المال

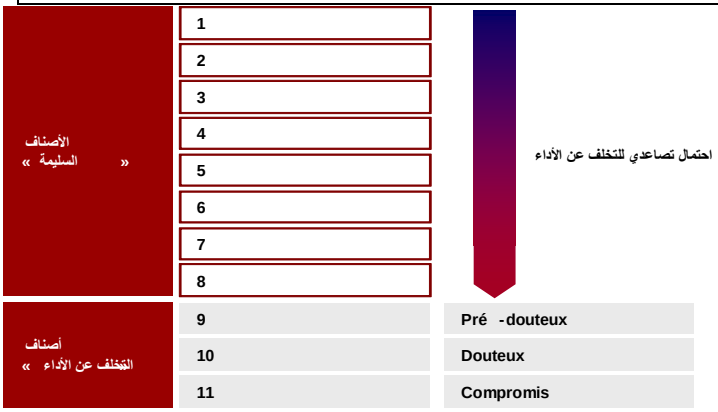

المصدر : البنك المغربي للتجارة الخارجية

تتوزع التعهدات حسب أصناف المخاطر إلى غاية متم يونيو 2017على الشكل التالي :

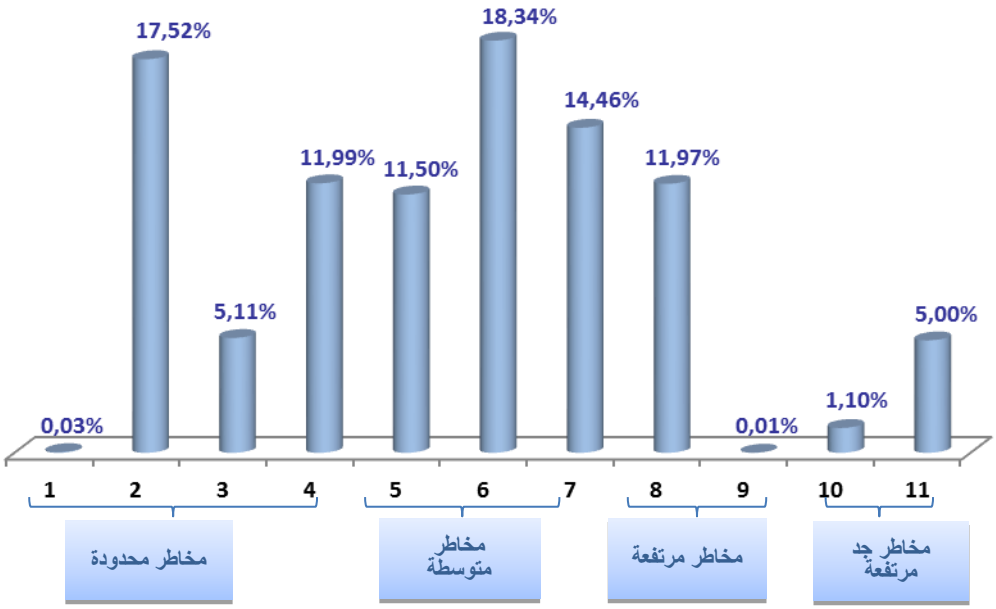

2. مخاطر النسب والسيولة

أ. مناهج اتخاذ القرار في مجال تدبير الأصول والخصوم

تتولى لجنة ALCO مهمة الإشراف على تدبير مخاطر نسب الفائدة والسيولة وتتوصل بشكل منتظم بتقارير حول الامتثال للحدود الأقصى وخطوط التصرف الموضوعة.

تقوم لجنة الافتحاص والمراقبة الداخلية بدراسة إطار تدبير السياسات الرئيسية في مجال نسبة السيولة وتقوم بعرضها على موافقة المجلس الإداري.

يصادق المجلس الإداري على إطار التدبير ويتم إخباره بوضعية نسب الفائدة والسيولة للبنك المغربي للتجارة الخارجية.

وضمن قطب المالية، يسهر قسم تدبير الأصول والخصوم على إعداد سياسات واستراتيجيات ومخططات استعجالية في مجال تدبير مخاطر نسب الفائدة والسيولة كما يوصي ويراقب الحدود القصوى المندرجة في هذا الإطار.

أ. مخاطر السيولة العامة

بلغ معامل السيولة في الأمد القصير وعلى أساس موطد 151% مع متم يونيو 2016 هو ما يفوق الحدود التنظيمية لبنك المغرب البالغة في 70%.

إلى غاية متم دجنبر 2016، سجل فارق السيولة في أفق 12 شهرا فائضا في السيولة قدره + 12,7 مليار درهم مقابل + 10,4 مليار درهم مع متم دجنبر 2015.

وبلغ معامل السيولة 158% مع متم يونيو 2017 هو ما يفوق الحدود التنظيمية لبنك المغرب البالغة 80% في 2017.

أ. مخاطر نسب الفائدة العامة

خلصت نتائج اختبارات الضغط المنجزة إلى غاية 31 دجنبر 2016 والمتعلقة بتأثيرات تغير في نسب الفائدة ب200 نقطة أساس على هامش الفائدة والقيمة الاقتصادية للأموال الذاتية إلى مطابقتها للحدود المسطرة من طرف لجنة ALCO.

وبالفعل، يقدر هذا التأثير بمبلغ 101 مليون درهم أي 1,7% من العائد الصافي البنكي التوقعي لسنة 2016 والذي يقل عن الحدود المسطرة من طرف لجنة ALCO في 5%.

ويقدر تغير القيمة الاقتصادية للأموال الذاتية في مواجهة أزمة للنسب ب200 نقطة أساس بمبلغ 635 مليون درهم، أي 3,7% من الأموال الذاتية التنظيمية، وهو مستوى أقل من الحدود المسطرة من طرف لجنة ALCO في 20%.

وعليه، يبلغ فارق نسب الفائدة في أفق 12 شهرا (فائض الأصول على الخصوم بسعر فائدة قابل للمراجعة) + 3,1 مليون درهم إلى غاية 31 دجنبر 2016، مقابل 3,2+ مليون درهم في نهاية دجنبر 2015.

وإلى غاية متم يونيو 2017، يقدر تأثير تغير في نسب الفائدة ب200 نقطة أساس على هامش الفائدة ب58 مليون درهم أي 1,0% من العائد الصافي البنكي التوقعي لسنة 2017 والذي يقل عن الحدود المسطرة من طرف لجنة ALCO في 20%.

3. مخاطر نسب الفائدة والسيولة (مخاطر السوق)

تحليل مخاطر السيولة

تبلغ الخصوم النقدية 23 848 مليون درهم بمدة تساوي 2,13 يوما، بينما تبلغ الأصول السائلة 36 370 مليون درهم.

من ناحية أخرى، نشير إلى أن 99,46 %من قيمة أصول السندات تتكون من سندات الخزينة مما يضمن سيولة شبه كاملة . تبلغ هذه الفئة من الأصول 7 559 مليون درهم.

تحليل مخاطر نسب الفائدة

تتشكل الأصول أساسا من السندات المكونة من سندات الخزينة وسندات الدين والسندات.

وتمول هذه الأصول أساسا من طرف خصوم قصيرة الأجل بمدة 2.13 يوما.

وتقدم محفظة السندات (إلى غاية 30 يونيو 2017) نسبة للمردودية المتوسطة قدرها 2,81% بمدة متوسطة تبلغ 4.28 سنة وحساسية متوسطة تبلغ 4.14 سنة. وبلغ جاريها حسب قيمة السوق 7 998 مليون درهم. وترتب عن التطور الموازي لنسب الفائدة ب + 100 نقطة أساس خسارة متوسطة قدرها 318 مليون درهم.

وسيتجسد التطور الموازي لنسب الفائدة ب+ 200 نقطة أساس بخسارة متوسطة قدرها 623 مليون درهم.

ويقدم طيف الحساسيات أدناه اختيار توزيع الحساسية الكلية في مختلف فئات السندات وبالتالي اختيار توقع مخاطر نسب الفائدة في مختلف الآجال.

ويوضح الرسم البياني أدناه تشكل محفظة السندات في غالبيتها من السندات ذات الأجل القصير والمتوسط.

طيف حساسية محفظة السندات للبنك المغربي للتجارة الخارجية إلى غاية 30 يونيو 2017

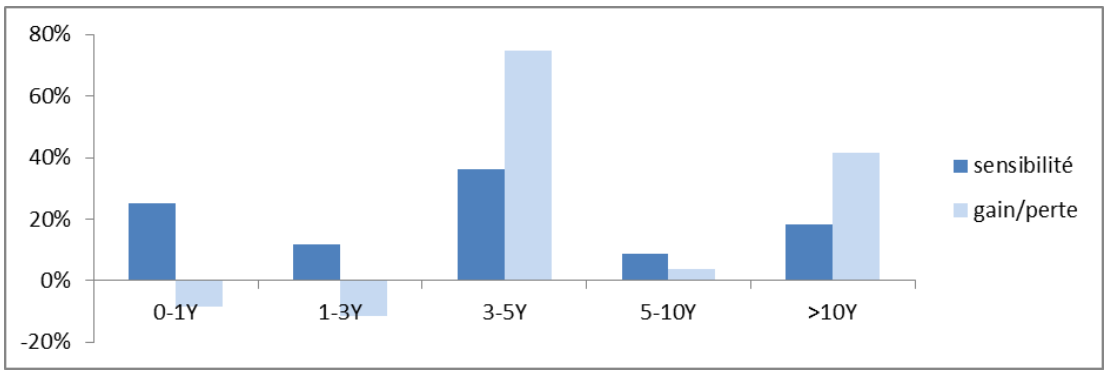

Source : BMCE Bank

1) Risque de Change

2) مخاطر الصرف

الجدول 8 : مخاطر الصرف حسب أنواع العملات

العملات	الوضعية بالعملات*	مقابل القيمة بآلاف الدراهم	%من الأموال الذاتية
EUR	- 2 510	- 27 552	**0,17%**
LYD	4	31	**0,00%**
SEK	2 000	2 280	**0,01%**
CHF	- 1 026	- 10 304	**0,06%**
TND	74 987	300 825	**1,82%**
CAD	- 34	- 252	**0,00%**
DZD	3 918	343	**0,00%**
KWD	322	10 214	**0,06%**
SAR	1 864	4 784	**0,03%**
AED	69 680	182 579	**1,11%**
JPY	- 7 381	- 632	**0,00%**
DKK	2 648	3 910	**0,02%**
NOK	2 072	2 379	**0,01%**
USD	- 37 801	- 363 809	**2,21%**
GBP	67	837	**0,01%**

المصدر: البنك المغربي للتجارة الخارجية

المصدر: البنك المغربي للتجارة الخارجية

(*) أصول –خصوم بنفس العملة + /- تعهدات صافية لأجل +/- دلتا الخيارات

يبلغ مجموع وضعيات الصرف الصافية :

- بالنسبة للوضعيات الطويلة : 182 508 ألف درهم ، أي 3.08% من الأموال الذاتية الصافية
- بالنسبة للوضعيات القصيرة : 550 402 ألف درهم، أي 2.44% من الأموال الذاتية الصافية

يبين الجدول أعلاه بأن البنك المغربي للتجارة الخارجية لإفريقيا يظل في الحدود الاحترازية التي أعدها بنك المغرب والمحددة في 10% بالنسبة للأموال الذاتية حسب كل عملة و 20% بالنسبة لمجموع العملات.

المخاطر التنظيمية

شكل تطوير القواعد التنظيمية في الدول التي تتواجد بها المجموعة موضوع يقظة دائمة من طرف المصارف المحلية التابعة للمجموعة وكذا من طرف مركز الذكاء الاقتصادي. ويتم بشكل دوري مشاركة هذه النتائج مع فرق المخاطر في إطار منظومة المخاطر بالمجموعة، بغية تقدير التوقعات المحتملة على محافظ البنوك المحلية وبالتالي على المجموعة. ويتم أخذ هذه العناصر بعين الاعتبار من أجل تحديد حدود التعرض على أساس الحسابات الاجتماعية والحسابات الموطدة.

الجدول 9 : نسبة الملاءة إلى غاية *30* يونيو *2017* (بازل *III*) على أساس موطد

	الأصول المرجحة (بآلاف الدراهم)
مخاطر الائتمان المرجحة	**199 215 767**
مخاطر السوق المرجحة	**9 746 481**

مخاطر التشغيل المرجحة	**22 284 518**
مجموع الأصول المرجحة	**231 246 766**

الجدول 7 : المعامل الأدنى للملاءة

	المبلغ (بآلاف الدراهم)
الأموال الذاتية الشريحة 1	**21 390 230**
الأموال الذاتية المقبولة	**28 265 362**
مجموع الأصول المرجحة	**231 246 766**
المعامل الأدنى للملاءة	**12,2%**

وتظل نسبة ملاءة البنك التي تجسد قدرته على الوفاء بكافة تعهداته من خلال أمواله الذاتية فوق المعيار التنظيمي المحدد في 12%

وتبلغ هذه النسبة 12,2% على أساس موطد مع متم النصف الأول من سنة 2017.

من ناحية أخرى، يعرض الجدول أدناه لتطور نسبة الملاءة لمجموعة البنك المغربي للتجارة الخارجية إلى غاية متم دجنبر 2018.

الجدول 8 : المعامل الأدنى التوقعي للملاءة

فردي	يونيو 17	دجنبر 17	يونيو 18	دجنبر 18
نسبة الدعامة I	9,0%	9,1%	9,5%	9,4%
نسبة الملاءة	13.1%	13,2%	13,6%	13,7%

موطد	يونيو 17	دجنبر 17	يونيو 18	دجنبر 18
نسبة الدعامة I	9,2%	9,4%	9,7%	9,7%
نسبة الملاءة	12.2%	12,3%	12,5%	12,5%

تظل النسب التوقعية للبنك المغربي للتجارة الخارجية على أساس فردي وموطد في سنة 2017 أكبر من الحد الأدنى التنظيمي الجاري به العمل : 9,0% على مستوى نسبة الملاءة على الأموال الذاتية من الشريحة 1 وعلى الأموال الذاتية العامة بفضل السياسة الداخلية لتدبير رأس المال.

مخاطر محفظة المساهمات

إلى غاية متم 2016، بلغت المخصصات الاحتياطية لنقص القيمة، على أساس مجمع480 مليون درهم مقابل 703 مليون درهم مع متم سنة 2015، أي بانخفاض ملحوظ قدره – 32% . وتهم المخصصات الاحتياطية شركات في طور التصفية ESFG (159 مليون درهم) ، ESI (135 مليون درهم)، حانوتي (122 مليون درهم)، EMAT (30 مليون درهم) .

وبلغ مجموع المخصصات حوالي 7 مليون درهم. أما المسترجعات فقد ارتفعت إلى 228 مليون درهم أي باسترجاع صافي قدره 222 مليون درهم.

إلى غاية متم يونيو 2017 ،ظلت المخصصات الاحتياطية لخفض القيمة على أساس مجمع بما في ذلك CCA، مستقرة لتصل إلى 480 مليون درهم مقارنة مع متم 2016. وعليه، تظل كلفة المخاطر منعدمة.

مخاطر التشغيل

تعرف مخاطر التشغيل بكونها مخاطر الخسارة الناتجة عن عدم ملائمة أو اختلال في المساطر والإمكانيات البشرية والأنظمة الداخلية أو عن أحداث خارجية قد تؤثر على حسن سير النشاط.

تطمح منظومة تدبير مخاطر التشغيل لتحقيق هدف ثلاثي :

- الوقاية وتقييم مخاطر التشغيل ؛
- تقييم عمليات المراقبة الداخلية ؛
- وضع عمليات وقائية و/أو تصحيحية لمواجهة المخاطر الكبرى المحددة.

ويمكن تحليل وتقسيم المخاطر أو خسائر التشغيل وفق أهم المحاور التالية : الأسباب ، التأثيرات (على مستوى التأثير المالي أو غيره)، التنقيط، التأهيل ومستوى التحكم المصنفة حسب أنواع الأحداث المبينة في اتفاقية بازل.

مخاطر الدول

يقصد بمخاطر الدول المخاطر إمكانية تخلف أحد الأطراف السيادية لدولة ما أو رفضه الوفاء بالتزاماته تجاه الخارج لاعتبارات اجتماعية وسياسية أو اقتصادية أو مالية.

كما يمكن لمخاطر الدول أن تنجم عن الحد من التنقل الحر للرساميل أو لعوامل سياسية أو اقتصادية أخرى ويتم وصفها بالتالي بمخاطر التحويل. كما يمكن أن تترتب عن مخاطر أخرى ذات صلة بحدوث وقائع تؤثر على قيمة الالتزامات على الدولة المعنية (كوارث طبيعية، أزمات خارجية).

وعلى الرغم من تباطؤ النمو في العديد من الدول، يبقى التضخم في مستوى عال. ويعزى ذلك لعدة عوامل: تقلب الأسعار الغذائية و توقف الإعانات في الدول الريعية والانخفاضات القوية في قيمة العملات التي كان لها وقع كبير على أسعار المواد المستوردة.

وتراوحت إجراءات الدول حيال هذا التضخم القوي بين مراقبة الصرف (أنغولا، نيجيريا، زامبيا) والرفع من نسب الفائدة الرئيسية.

ويتم القيام باختبارات ضغط بشكل نصف سنوي من أجل تقييم تأثير هذه الظرفية على ملاءة المجموعة ونسبة عوارض الأداء. وتغطي هذه الاختبارات الدول التي تتوفر فيها المجموعة على تعرضات قوية وكذا الدول التي لا تعيش استقرارا سياسيا.

تنبيه
لا تمثل المعلومات الواردة أعلاه سوى جزء من بيان المعلومات المؤشر عليه من طرف الهيئة المغربية لسوق الرساميل تحت المرجع رقم VI/EM/033/2017 **في 21 نونبر 2017**
وتوصي الهيئة المغربية لسوق الرساميل بقراءة بيان المعلومات كاملا والموضوع رهن إشارة العموم باللغة الفرنسية